أبنية أسماء الفاعلين والمعولين والصفات المشبَّهاتِ بها

٤٥٧ _ كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يكُونُ كَغَذَا(١)

إذا أريد بناءُ اسم الفاعلِ من الفعل الثلاثي، جِيءَ به على مثال «فَاعِلٍ»، وذلك مَقِيسٌ في كل فعل كان على وزن فَعَلَ، بفتح العين، متعدِّياً كان أو لازماً، نحو: ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغَذَا فهو غَاذٍ⁽²⁾.

فإن كان الفعلُ على وزن فَعِلَ، بكسر العين، فإما أن يكون متعدياً، أو لازماً؛ فإن كان متعدياً، فقياسُه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعِله على فاعِلٍ، نحو: رَكِبَ فهو راكب، وَعَلِمَ فهو عالم، وإن كان لازماً، أو كان الثلاثيُّ على فَعُلَ بضمِّ العين، فلا يقالُ في اسم الفاعِل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقوله:

⁽۱) «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو قوله: «اسم فاعل» الآتي «صغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اسم» مفعول به لصغ، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بصغ «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يكون» الآتي، وذي مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه «كغذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك: غذا.

⁽²⁾ غذا الماءُ: سال. هذا اللازم! وغذا الصبيَّ يَغذُوه باللبن: إذا أطعمَهُ إياه مراراً وربّاهُ عليه. هذا المتعدّي!

٤٥٨ - وَهُو قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ (١)(٢) ٤٥٩ - وَأَفْعَلُ فَعُلَانُ نَحْوُ أَشِرِ وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَر (٣)

أي: إِتْيَانُ اسم الفاعل على وزن فاعِلٍ قليلٌ في فَعُلَ بضم العين، كقولهم: حَمُضَ فهو حَامِضٌ، وفي فَعِلَ ـ بكسر العين ـ غير متعدّ، نحو: أَمِنَ فهو آمِنٌ، [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ،

(1) يحسُّن أن يُرافقك في شرح هذا البيت والثلاثةِ التي بعدَه هذا التنبيه:

قال المكودي في «شرحه» ص١٩٠:

ذكر [أي: الناظم] لاسم الفاعل من «فَعَلَ» اللازم ثلاثة أوزان: «فَعِل» و «أفعَلُ»، و «فَعْلان» و تجَوَّز في إطلاق «اسم الفاعل» عليها، وإنما هي «صفات مُشبَّهة باسم الفاعل».

وقال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٠ ٨٧:

فإن قلتَ: كيف يطلق على هذه الأوزان «اسم فاعل» وإنما هي من الصفة المشبهة؟

قلتُ: يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيراً، وفي الاصطلاح قليلاً على كل وصفٍ مشاركٍ للفعل في مادة حروف الاشتقاق، وتحمُّلِ ضمير الفاعل، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدّم وحده في بابه. ا. هـ. وقال الأشموني في «شرحه» ٢/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦:

جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبّهة إلا «فاعلاً» كـ «ضاربٍ» و «قائم»؛ فإنه اسمُ فاعلٍ، إلا إذا أُضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دلّ على الثبوت كـ «طاهر القلب»، و «شاحط الدار»، أي: بعيدُها، فهو صفة مشبّهةٌ. ا.هـ.

قال كاتب هذه السطور: كلامهم يحتاجُ إلى زيادة إيضاح، وهاكه:

تذكّر أنّ اسم الفاعل هو الصفة الدالة على: أ - الحدث، ب - الحدوث، فاعل الحدث.

وهو كما ذكر لك الناظمُ والشارح من قريب مَصوعٌ على وزنِ «فاعل».

وتذكّر أن الصفة المشبّهة باسم الفاعل هي الصفة الدالة على المعنى القائم بالموصوف بها على وجه الثبوت لا على وجه الثبوت لا على وجه الحدوث، وهي لا ترتبط بزمان؛ لأن الزمان مُتَطَلَّبٌ لِمَا يدلُّ على حدثٍ عارضٍ.

إذا ذكرتَ ذلك فاعلم أن الصفة المشبَّهة إذا دلت على حدوثٍ خرجت إلى أن تكون اسم فاعل. وأن اسم الفاعل إذا دلَّ على الثبوت خرج إلى أن يكون صفةً مشبَّهة.

- (٢) «وهو قليل» مبتدأ وخبر «في فعلت» جار ومجرور متعلق بقليل «وفعل» معطوف على فعلت «غير» حال من فعل، وغير مضاف، و«معدى» مضاف إليه «بل» حرف دال على الانتقال والإضراب «قياسه» قياس: مبتدأ، وقياس مضاف، والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ.
- (٣) «وأفعل» معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق «فعلان» معطوف على أفعل بعاطف مقدر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«أشر» مضاف إليه.

وعَقِرَتِ المرأة فهي عَاقِر]، بل قياسُ اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِل، بكسر العين، نحو: «نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ»⁽¹⁾، أو على أَفْعَلَ، نحو: أو على فَعْلَانَ، نحو: «عَطِشَ فهو عَطْشَان، وصَدِيَ فهو صَدْيَان»⁽²⁾، أو على أَفْعَلَ، نحو: «سَودَ فهو أَسْوَد، وجَهرَ فهو أَجْهَرُ»⁽³⁾.

٢٦٠ - وفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ بِفَعُلْ كَالضَّحْمِ وَالجَمِيلِ وَالفِعْلُ جَمُلْ (٤) ٢٦١ - وأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ وَبِسِوَى الفَاعِل قَدْ يَغْنَى فَعَلْ (٥)

إذا كان الفعلُ على وزنِ فَعُلَ، بضم العين، كثر مجيءُ اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ، كـ «ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُم فهو شَهْمٌ»، وعلى فعيل، نحو: «جَمُلَ فهو جَمِيل، وشَرُفَ فهو شَرِيف». ويقلُّ مجيءُ اسم فاعله على أفْعَلَ نحو: «خَظُبَ فهو أَخْظَب» (٢) وعلى فَعَلِ نحو: «بَطُلَ فهو بَطَل».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً، نحو: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أشْيَبُ، وهذا معنى قوله: «وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ».

(1) وهو مُطَّرِدٌ في «الأعراض» وهي المعاني الطارئة الزائلة، نحو «الفرح»، «الألم»..

⁽²⁾ وهو مطّردٌ في ما دلَّ على امتلاءٍ أو خلوّ، أو على حرارة الباطن، أو نحو ذلك مما يطرأ ولكنه يزول ببطء.

⁽³⁾ وهو مطردٌ في ما دلّ على الألوان، والأمور الخَلْقية.

⁽٤) «وفعل» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «وفعيل» معطوف على فعل «بفعل» جار ومجرور متعلق بأولى «كالضخم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «والجميل» معطوف على «الضخم» «والفعل جمل» مبتدأ وخبر.

⁽٥) «وأفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «قليل» الآتي «قليل» خبر المبتدأ «وفعل» معطوف على أفعل «وبسوى» الجار والمجرور متعلق بيغنى، وسوى مضاف، و«الفاعل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يغنى» فعل مضارع «فعل» فاعل يغنى.

⁽٦) وقع في بعض النسخ: «خضب فهو أخضب» بالخاء والضاد المعجمتين، وفسره بعض أرباب الحواشي بأحمر، وليس بسديد؛ لأن «خضب» إنما هو بفتح العين التي هي الضاد هنا، وفي الحديث الشريف: «بكى حتى خَضَبَ دمعُه الحصى» قال ابن الأثير: الأشبه أن يكون معنى الحديث: أنه بكى حتى احمر دمعه فخضب الحصى. ووقع في نسخة: «خطب فهو أخطب» بالخاء المعجمة والطاء المهملة، وتقول: «خطب فهو أخطب» إذا كان أخضر، لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء المهملة.

٢٦٤ - وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالمُوَاصِلِ (١)
٢٦٣ - مَعْ كَسْرِ مَثْلُوِّ الأَحيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيهِ زَائِدِ قَدْ سَبَقَا (٢)
٢٦٤ - وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرُ (٣)

يقول: زِنَةُ اسْمِ الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوَّله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً، أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً؛ فتقول: "قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وواصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ، وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجَ فهو مُتَعَلِّمٌ» (4).

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً _ وهو ما قبل الآخر _ نحو: مُضَارَب، ومُقَاتَل، ومُنْتَظَر.

⁽۱) «وزنة» خبر مقدم، وزنة مضاف، و «المضارع» مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف، و «فاعل» مضاف إليه «من غير» جار ومجرور متعلق بزنة، وغير مضاف، و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

⁽۲) «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله: «المضارع» في البيت السابق، ومع مضاف، و«كسر» مضاف اليه، وكسر مضاف، و«متلو» مضاف إليه، ومتلو مضاف، و«الأخير» مضاف إليه «مطلقاً» حال من كسر «وضم» معطوف على كسر، وضم مضاف، و«ميم» مضاف إليه «زائد» نعت أول لميم، وجملة «قد سبقا» وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت ثان لميم.

⁽٣) "وإن" شرطية "فتحت" فتح: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المتكلم فاعل "منه" جار ومجرور متعلق بفتحت "ما" اسم موصول: مفعول به لفتحت "كان" فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، والجملة من "انكسر" وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول "صار" فعل ماض ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه "اسم" خبر صار، واسم مضاف، و "مفعول" مضاف إليه "كمثل" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، ومثل مضاف و "المنتظر" مضاف إليه.

⁽⁴⁾ وقد ورد ما خالفَ ذلك من الشواذ؛ نحو: أمحَلَ البلد فهو ماحل، وأورسَ الشجرُ _ إذا اخضرّ _ فهو وارس، وأعشب المكانُ فهو عاشب.

٤٦٥ _ وَفِي اسْم مَفْعُولِ الثَّلاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَـةُ مَـفْـعُـولِ كَـآتٍ مِـنْ قَـصَـدْ(١)

إذا أُريد بناء اسم المفعول⁽²⁾ من الفعل الثلاثي جيء به على زنة «مفعول» قياساً مطَّرداً ، نحو: «قَصَدْتُه فهو مَقْصُود، وضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوب، ومَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُور بِهِ».

٤٦٦ _ وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلِ (٣)

ينوب «فَعِيل» عن «مفعول» في الدلالة على معناه، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيح، وامْرَأَة جَرِيح، وامْرَأَة جَرِيح، وفَتَاة كحيل، وفَتَاة كحيل، وفَتَال كحيل، وأمْرَأَة قَتِيل، ورَجُل قَتِيل» فناب جريح وكحيل وقتيل عن: مجروح، ومكحول، ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقْتَصَر فيه على السماع، وهذا معنى قوله: «وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيل».

وزعم ابنُ المصنّف أن نيابة «فعيل» عن «مفعول» كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر؛ فقد قال والده في «التسهيل» في باب اسم الفاعلِ عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مقيسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل، كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينبُ قياساً، كعليم (4)، وقال في باب التذكير والتأنيث: وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرتِه غيرُ مقيس (5)، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

⁽۱) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق باطرد الآتي، واسم مضاف، و «مفعول» مضاف إليه، ومفعول مضاف، و «الثلاثي» مضاف إليه «اطرد» فعل ماض «زنة» فاعل اطرد، وزنة مضاف، و «مفعول» مضاف إليه «كآت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «من قصد» جار ومجرور متعلق بآت.

⁽²⁾ وهو اسم مشتقٌ يدلّ على: أ ـ الحدث، ب ـ مَن وقَعَ عليه الحدث.

⁽٣) «وناب» فعل ماض «نقلاً» حال من «ذو فعيل» الآتي «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «ذو» فاعل ناب، وذو مضاف، و «فعيل» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و «فتاة» مضاف إليه «أو فتى» معطوف على فتاة «كحيل» صفة.

^{(4) «}شرح التسهيل» ٣/ ٨٨ وقد تصرّف ابن عقيل هنا في لفظه قليلاً.

⁽⁵⁾ لم أجِدْ في «شرح التسهيل» للناظم، ولا في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل أن في «التسهيل» للناظم باباً في التذكير والتأنيث، والله تعالى أعلى وأعلم!!

وقد يُعْتَذر عن ابن المصنف بأنه ادَّعى الإجماع على أن فعيلاً لا ينوب عن مفعول، يعني نيابة مطلقة، أي: من كل فعل، وهو كذلك، بناء على ما ذكره والده في شرح «التسهيل» من أن القائل بقياسه يخصُّه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل (١).

ونَبَّهَ المصنفُ بقوله: «نحوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيل» على أن فَعِيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، وستأتي هذه المسألة مبَيَّنَة في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في «التسهيل» أن فَعِيلاً ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه، لا في العمل؛ فعلى هذا لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيح عَبْدُهُ» فترفع «عبد» بجريح، وقد صَرَّحَ غَيْرُهُ (2) بجواز هذه المسألة (7)(4).









أ ـ "فَعَلَ": نحو "قَبَضَ" أي: مقبوض، و "عدد" أي: معدود.

ب _ «فِعْل»: نحو «ذِبْح» أي: مذبوح، و «طِحْن» أي: مطحون.

جـ ـ «فُعلة»: نحو «مضغة»، أي: ممضوغ، و «غُرْفة» أي: مغروف.

د ـ «فَعول»: نحو «ركوب» أي: مركوب، و «جَزُور» أي: مجزور.

⁽۱) خلاصة هذا الكلام أن كل فعل من الأفعال الثلاثية سُمع له فعيل بمعنى فاعل ـ مثل عليم وقدير ورحيم ـ لا يُصاغ من مصدره فعيل بمعنى مفعول، لأن وجود صيغة واحدة بمعنيين متقابلين يوقع في اللبس، وظاهر كلام ابن مالك أن هذا مما أجمع النحاة عليه، فإن لم يكن قد سُمع للفعل الثلاثي وصف على فعيل بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه، فقيل: يجوز أن يُشتق له فعيل بمعنى مفعول، وقيل: لا يجوز، ويقتصر فيه على ما ورد به السماع.

⁽²⁾ هو ابن عصفور؛ كما ذكر المرادي ٢/ ٨٧٢.

⁽٣) الكلام في رفع فعيل للاسم الظاهر كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما رفعه للضمير المستتر، فإن الناظم لا يخالف في أن فعيلاً يرفعه.

⁽⁴⁾ وينوب عنه غير «فعيل» أيضاً: